مؤشر غير جيد على نزوع السيولة إلى الانخفاض فيما تبقى من 2016

«الشال»: 12.5 مليون دينار...قيمة سيولة السوق خلال النصف الأول من العام الحالي

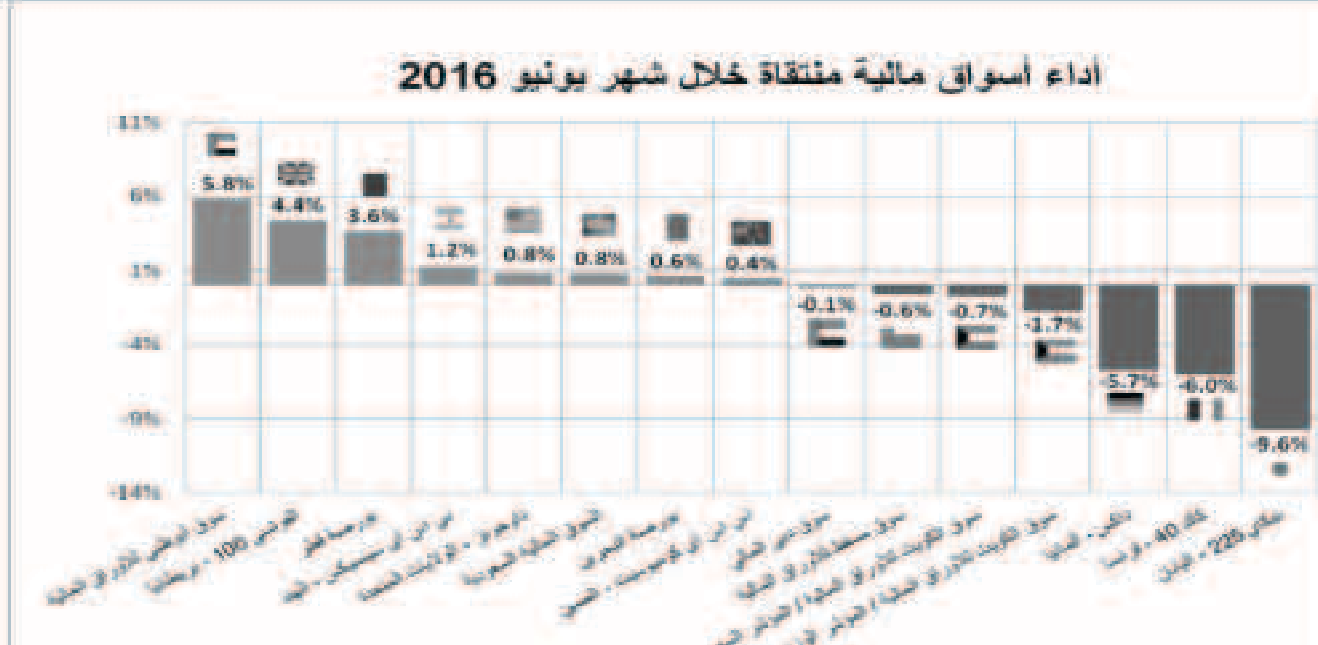

رسم بياني يوضح أداء أسواق مالية منتقاة

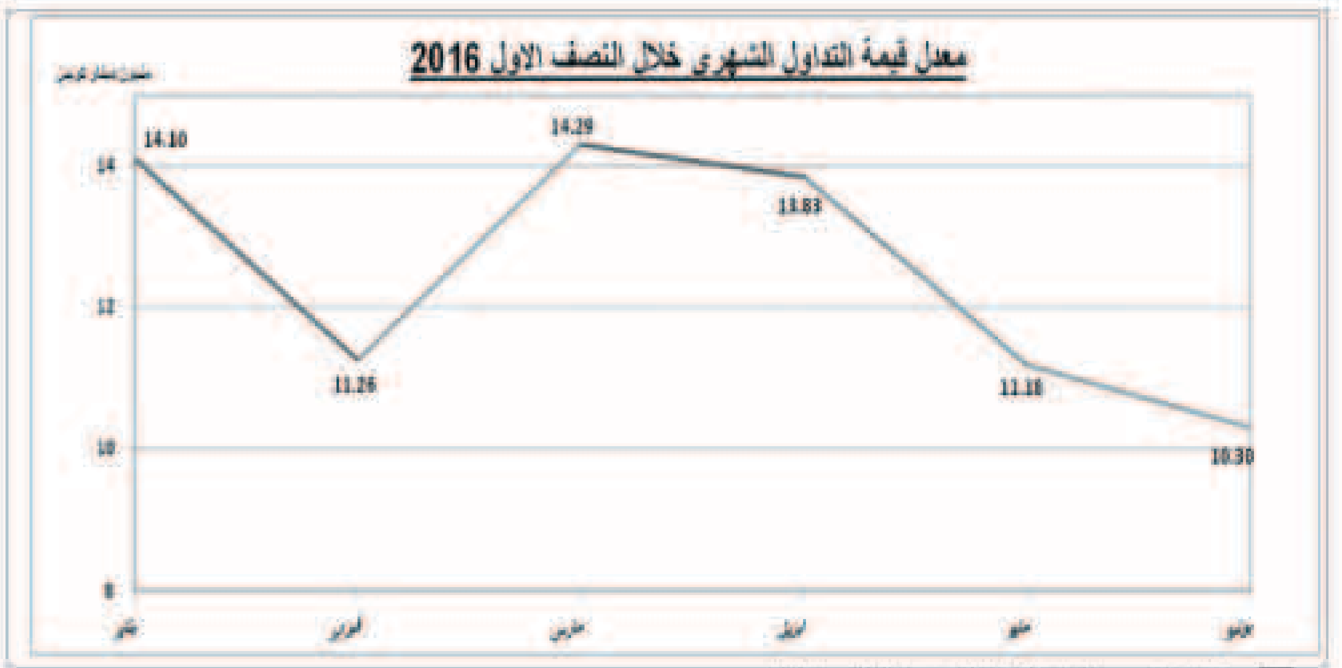

مؤشرات توضح معدل قيمة التداول الشهري خلال النصف الأول

أوضح تقرير «الشال» أنه انهى تحليله خلال الأسبوع الفائت حول أداء الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي، وشملت 10 بنوك كويتية بشكل منفرد، وتشير الأرقام المجمعة إلى أن صافي أرباح البنوك، بعد خصم الضرائب وحقوق الأقلية، بلغ نحو 183.4 مليون دينار كويتي، وبانخفاض مقداره 14.4 مليون دينار كويتي، وبنسبة انخفاض بلغت نحو 7.3%-، مقارنة بنحو 197.7 مليون دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2015. مبررات الانخفاض كانت ارتفاع إجمالي المخصصات، بالإضافة إلى تراجع بند الإيرادات التشغيلية مقابل ارتفاع في بند إجمالي المصروفات التشغيلية، وتجدر الإشارة إلى أن أرباح «بنك الكويت الوطني» خلال الربع الأول حملت أرباحاً إستثنائية غير مكررة بلغت نحو 28 مليون دينار كويتي، ولكن مستوى الأرباح رغم انخفاضه مقارنة بالربع الأول من العام الفائت، إلا أنه ارتفع بنحو 14.2%، أو نحو 22.8 مليون دينار كويتي بمستوى أرباح الربع الرابع من عام 2015.

وبلغت أرباح البنوك التقليدية، وعددها خمسة بنوك، نحو 117.5 مليون دينار كويتي، ومثلت نحو 64.1% من إجمالي صافي أرباح البنوك العشرة، ومنخفضة بنحو 15.6%- مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي. بينما كان نصيب البنوك الإسلامية نحو 65.9 مليون دينار كويتي، ومثلت نحو 35.9% من صافي أرباح البنوك العشرة، ومرتفعة بنحو 12.6% عن مستواها في الفترة نفسها من العام الماضي، أي أن أداء الشق الإسلامي من البنوك خلال الربع الأول كان أفضل.

وتشير بيانات الأداء المالي بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق، إلى انخفاض إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنوك بنحو 3%، مقارنة بارتفاع أعلى لمستوى المصروفات التشغيلية وبحدود 7.3%، مما أدى إلى انخفاض صافي إيرادات التشغيل قبل خصم المخصصات إلى نحو 313.6 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 349.2 مليون دينار كويتي، أي بانخفاض بلغ نحو 10.2%، وانعكس الأثر مباشرة على انخفاض قيمة صافي أرباح البنوك.

وبلغ إجمالي المخصصات (شاملا مخصصات خسائر الإئتمان وخسائر انخفاض القيمة) التي حجزتها البنوك الكويتية في الربع الأول 131.6 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنسبة 6.5% عن مستوى مخصصات الربع الأول من عام 2015، بينما انخفض رصيد مصروف المخصصات للقروض (خسائر الإئتمان) خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي، بنحو 5.1 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 4.5%، حيث بلغ إجمالي مصروف المخصصات للقروض (خسائر الإئتمان) إلى صافي الأرباح نحو 59.1% مرتفعا من 57.4% للفترة ذاتها من السنة الفائتة، وبلغ مضاعف السعر إلى الربحية (P/E) لقطاع البنوك العشرة محسوبة على أساس سنوي، نحو 15 مرة، (أي تحسن)، مقارنة بنحو 18.4 مرة للفترة نفسها من العام الفائت، وانخفضت مؤشرات الربحية لقطاع البنوك المحسوبة على أساس سنوي، انخفاضا طفيفا مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2015، فانخفض العائد على إجمالي الأصول، إلى نحو 0.96%، مقارنة بنحو 0.98%، وانخفض أيضا، العائد على حقوق الملكية إلى نحو 8.14%، مقارنة بنحو 8.15%.

ويذكر «مركز الجمان» بأن البنوك تختلف في نسبة مخصصاتها إلى رصيد قروضها وسلفياتها، فأعلاها لـ «بنك الخليج» بنحو 7.8%، ثم لـ «البنك الأهلي الكويتي» بنحو 6.8%، وأدناها لـ «بنك وربة» بنحو 1.5%، بينما بلغ المعدل العام للبنوك العشرة نحو 4.9%، ومازال تركيز القروض والسلفيات مرتفعا، فنصيب «بنك الكويت الوطني»، من صافي القروض والسلفيات، نحو 32.4%، و20% لـ «بيتك»، أي إن اثنان من البنوك استحوذا على 52.4% منها، واكتفت البنوك الثمانية الأخرى بأقل من النصف، أو بما نسبته 47.6%، أدناها «بنك وربة» بنسبة 1.4%، ثم «بنك الكويت الدولي» بنسبة 2.8%، وهما بنكان إسلاميان.

وعند المقارنة ما بين أداء البنوك العشرة، استمر «بنك الكويت الوطني» في تحقيق أعلى قيمة في أرباح البنوك العشرة ببلوغها نحو 78.9 مليون دينار كويتي (ربحية السهم 15 فلسا كويتيا)، أو نحو 43% من صافي أرباح البنوك العشرة، ولكنه تراجع بنحو 18.2%- بالمقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2015، نتيجة تراجع إجمالي الإيرادات التشغيلية خلال الربع بنحو 7.9%، وارتفاع إجمالي المخصصات بنحو 7%.

وحقق «بيت التمويل الكويتي» ثاني أعلى أرباح بنحو 34.1 مليون دينار كويتي (ربحية السهم 6.61 فلسا)، أو نحو 18.6% من صافي أرباح البنوك العشرة، وبنسبة نمو 14.1%، بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق، نتيجة انخفاض المخصصات بنسبة 7.6%. بينما كان «بنك وربة» الأقل مساهمة في رصيد الأرباح، حيث بلغ نصيبه نحو 328 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 77 ألف دينار كويتي، وإن قل مستحوذا على أعلى نسبة نمو في قيمة الأرباح، وبنحو 326%. وحقق «بنك بوبيان» نحو 9.1 مليون دينار كويتي مقارنة مع 7.4 مليون دينار كويتي، أي بنسبة نمو بلغت نحو 23.4%، مما يعني انه مستمر في طريق اللحاق بالبنوك متوسطة الحجم.

وعلى الرغم من تعديل البيانات المالية لـ «بنك برقان» لتعكس أثر بيع حصته في «البنك الكويتي الأردني»، إلا انه حقق أعلى نسبة تراجع في الأرباح من بين البنوك الأخرى بنسبة بلغت نحو 18.5%-، وصولا إلى نحو 14.3 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 17.5 مليون دينار كويتي، ولازلنا نعتقد أن قطاع البنوك بوضع مستقر، فهي مستمرة في تحقيق الأرباح والتحسين من جودة أصولها، بالإضافة إلى تطبيقها تعليمات البنك المركزي (بقواعد بازل 3) لرفع كفاية رأس المال، الذي يعد مؤشرا على قدرتها على مواجهة الضغوط، ولكننا نعتقد أن مستوى أرباحها إلى انخفاض، وقد تزيد تبعات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي من مستوى الضغوط على أرباحها، وتتطلب بيئة الأعمال الضاغطة على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي المزيد من التحوط والحذر.

أرباح «بنك الكويت الوطني» خلال الربع الأول حملت أرقاماً استثنائية غير مكررة بلغت نحو 28 مليون دينار

سوق أبوظبي أكبر الرابحين في يونيو بعدما أضاف مكاسب بنحو 5.8في المئة خلال شهر واحد

خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي عامل إضافي من عوامل عدم الاستقرار وصعوبة التنبؤ بمستقبل الأداء

خصائص سيولة سوق الكويت للأوراق المالية – النصف الأول 2016

حققت سيولة السوق خلال النصف الأول من العام الحالي، معدلاً لقيمة التداول اليومي بحدود 12.5 مليون دينار كويتي، أي انخفضت سيولته بنحو 35.3%- مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي للنصف الأول من عام 2015. وأضاف السوق سيولة بنحو 226.6 مليون دينار كويتي خلال شهر يونيو، ليصل حجم سيولة السوق في النصف الأول إلى نحو 1.585 مليار دينار كويتي، وكان من الملاحظ أن سيولة السوق في انخفاض ما بين بداية العام ونهاية شهر يونيو، فقد كانت بحدود 14.1 مليون دينار كويتي في يناير لمعدل قيمة التداول اليومي، وانخفضت إلى نحو 11.3 مليون دينار كويتي في فبراير، لكنها ارتفعت إلى نحو 14.3 مليون دينار كويتي في مارس، ومن ثم واصلت الإنخفاض إلى نحو 13.8 مليون دينار كويتي ونحو 11.2 مليون دينار كويتي ونحو 10.3 مليون دينار كويتي في ابريل ومايو ويونيو على التوالي، وقد يكون ذلك الانخفاض مؤشر غير جيد على نزوع السيولة إلى الانخفاض فيما تبقى من العام الجاري.

وباستخدام نفس وسيلة القياس، أي متابعة نصيب أعلى 30 شركة من قيمة التداولات، خلال النصف الأول، نلاحظ استحواذ تلك الشركات على نحو 72.9%، أو ما قيمته نحو 1.156 مليار دينار كويتي من سيولة السوق، ومثلت نحو 63.1% من إجمالي قيمته الرأسمالية، وبلغ عدد شركات المضاربة ضمن العينة 13 شركة، استحوذت على 17.4% من إجمالي قيمة تداولات السوق، أي نحو 275.1 مليون دينار كويتي، وبلغت قيمتها السوقية نحو 1.4% فقط، من إجمالي قيمة شركات السوق. وتشير الأرقام إلى ارتفاع في إتجاه المضاربة خلال شهر يونيو، بارتفاع عدد شركاتها، مقارنة باستحواذ 12 شركة مضاربة في نهاية شهر مايو 2016 على نصيب بلغ نحو 16.8%، ولكنها انخفضت عند مقارنتها بشهر يونيو 2015 باستحواذ 14 شركة مضاربة حينها على نحو 19% من إجمالي تداولات السوق.

ويمكن لمؤشر معدل دوران السهم أن يعطينا زاوية أخرى للنظر إلى حدة تلك المضاربة، حيث يقيس المؤشر نسبة قيمة تداولات الشركة على قيمتها السوقية، فبينما استمر معدل دوران الأسهم لكل شركات السوق ضعيف وبحدود 6.5% (13% محسوبة على أساس سنوي)، وضعيف ضمن العينة لـ 30 شركة الأعلى سيولة وبحدود 7.6% (15.2% على أساس سنوي)، بلغ للشركات الـ 13 نحو 80.6% (نحو 161.2% محسوبة على أساس سنوي)، وبلغ لأعلى شركة نحو 567.4%، ولثاني أعلى شركة نحو 489.5% ولثالث أعلى شركة نحو 142.2%، وتظل رغم ارتفاعها لو حسبت على أساس سنوي، أدنى من معدلات الدوران لشهر يونيو 2015.

الأداء المقارن لأسواق مالية منتقاة – يونيو 2016

كان أداء شهر يونيو لأسواق العينة مختلطا أسوة بأداء شهر مايو، ولكن مال إلى الأداء الموجب، فمن أصل 14 سوقا، حقق 8 أسواق أداء موجبا 6- أسواق في شهر مايو-، بينما حققت الأسواق الستة الأخرى أداء سالبا. وكان الأداء الموجب قوياً لمعظم أسواق العينة في بداية الشهر مع سواد توقعات رجحت بقوة بقاء بريطانيا في الإتحاد الأوروبي، ولكن الأداء تعرض لتقلبات حادة بعد أن فاجأ المواطن البريطاني تلك الأسواق بتصويته لصالح خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي بتاريخ 23 يونيو. ورغم ذلك، إرتقى سوقان إضافيان إلى المنطقة الموجبة، أي حققا مكاسب مقارنة بنهاية العام الفائت، ليصبح عدد الأسواق في المنطقة الموجبة 6 أسواق بدلا من 4 أسواق في نهاية شهر مايو.

أكبر الرابحين في شهر يونيو كان سوق أبوظبي الذي أضاف مكاسب بنحو 5.8% في شهر واحد ليرتقي من المركز السادس في ترتيب الأداء مع نهاية شهر مايو، إلى المركز الثالث في ترتيب الأفضل أداء، وسبقه في المركز الأول سوق مسقط، وفي الترتيب الثاني سوق دبي، ليحتل ثلاث أسواق من إقليم الخليج المراكز الثلاثة الأولى الأفضل أداء منذ بداية العام الجاري ضمن أسواق العينة. ثاني أكبر الرابحين خلال شهر يونيو كان السوق البريطاني، الذي أضاف مكاسب في شهر واحد بحدود 4.4% نقلته من المنطقة السالبة في نهاية شهر مايو، إلى الموجبة، وأصبح رابعاً في ترتيب الأفضل أداء منذ بداية العام، وثالث الأفضل أداء في شهر يونيو كان السوق القطري، بمكاسب بنحو 3.6%، ولم تكن كافية، إذ ظل بخسائر بنحو 5.2%- منذ بداية العام.

أكبر الخاسرين في شهر يونيو كان السوق الياباني بخسائر في شهر واحد بلغت نحو 9.6%-، هوت به إلى قاع الأداء السالب منذ بداية العام بخسائر في نصف سنة بلغت نحو 18.2%-. وقد أضره كثيرا ارتفاع سعر صرف الين بعد الهبوط الحاد للإسترليني بخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، وهبوط سعر صرف اليورو. وكان ثالث ورابع أكبر الخاسرين قطبا الإتحاد الأوروبي، فرنسا بخسائر بنحو 6-% في شهر واحد، وألمانيا بخسائر بنحو 5.7%-. وأصبحا من الأسواق الأكثر خسائر منذ بداية العام، وبالترتيب الثاني عشر بخسائر 9.9%- للسوق الألماني، والحادي عشر للسوق الفرنسي بخسائر بحدود 8.6%-، ولازال السوق الصيني ثاني أكبر الخاسرين منذ بداية العام بفقدان نحو 17.2%- من قيمته.

وأضاف خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي عاملا إضافيا من عوامل عدم الإستقرار أو ارتفاع مستوى المخاطر وصعوبة التنبؤ بمستقبل الأداء، لذلك إزدادت إحتمالات تذبذب أداء الأسواق وفقا لتطورات أدوات المعالجة، فمن جانب، سيكون لتداعيات خروج بريطانيا على بريطانيا نفسها وعلى أوروبا وجهود معالجتهما آثار آنية على أداء الأسواق، ومعظمها سلبي، بينما أصبح مستبعدا، حتى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، البدء برفع أسعار الفائدة، وأثره على الأسواق إيجابي. وعليه، نتوقع إستمرار حالة التذبذب الحاد لأداء الأسواق في شهر يوليو، وربما مع ميل للأسواق الخاسرة كثيرا بسبب الهلع، لبعض التعديل، لتكون الحصيلة لصالح ميل للأداء الإيجابي ضمن أداء مختلط أسوة بأداء شهري مايو ويونيو.

نظرة على مستقبل الاقتصاد العالمي

قبل خمس سنوات ونصف السنة، أي مع صدور بيانات النصف الأول من عام 2010 حول أداء الاقتصاد الصيني، تقدم ليصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم على مستوى الدول، بعد تفوق حجمه على حجم الاقتصاد الياباني. ومع نهاية عام 2015، بلغ حجم الاقتصاد العالمي نحو 73.2 تريليون دولار أمريكي، وفقا لصندوق النقد الدولي، وأصبح حجم الاقتصاد الصيني نحو 11 تريليون دولار أمريكي، مقابل نحو 4.1 تريليون دولار أمريكي لليابان، أي أصبح حجم الاقتصاد الصيني 2.66 ضعف حجم الاقتصاد الياباني. خلال تلك الفترة، راوح معدل نمو الاقتصاد الصيني ما بين 7–10%. بينما كان معدل نمو الاقتصاد الياباني إما بالسالب أو بهامش صغير موجب لا يكاد يبلغ الـ 1%. واليوم، إستلم ريادة أعلى معدلات النمو في العالم، الاقتصاد الهندي، بمعدل بحدود 7.3%، (6.9% للصين)، وحجمه الحالي صغير –نحو 2.1 تريليون دولار أمريكي– أي بحدود نصف حجم الاقتصاد الياباني، والسابع في حجمه في الترتيب العالمي، ولكنه سوف يصبح، وفي عقد من الزمن، ثالث أكبر اقتصاد في العالم. وبحدود منتصف العقد القادم أيضا، ومع استمرار معدل نمو الاقتصاد الصيني بنحو ضعفين ونصف الضعف للمعدل الأمريكي، سوف يصبح الاقتصاد الصيني أكبر اقتصادات العالم، ومع الاقتصاد الهندي ثالثا، ورابعها الاقتصاد الياباني. سوف تصبح ثلاثة من أكبر اقتصادات العالم على مستوى الدول، في قارة آسيا.

على الجبهة الأخرى، بلغ حجم اقتصاد دول الإتحاد الأوروبي –كتلة– متضمنة بريطانيا في عام 2015 نحو 16.2 تريليون دولار أمريكي، أو ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الاقتصاد الأمريكي البالغ حجمه نحو 17.9 تريليون دولار أمريكي، ويبقى ثانيا، وبحجم 13.4 تريليون دولار أمريكي بعد خروج بريطانيا منه البالغ حجم اقتصادها نحو 2.8 تريليون دولار أمريكي وترتيبها الخامس على مستوى الدول، ولأنها سابقة أولى في التاريخ البشري تلك التي سمحت سلما بنشوء قوة عظمى –الصين– منافسة لقوة عظمى أخرى –الولايات المتحدة الأمريكية– من دون نشوب حرب بينهما، كان من الممكن لو نجح الإتحاد الأوروبي في التحول إلى فيدرالية سياسية، أن يصبح قوة عظمى ثالثة، لتلحقهم الهند قوة عظمى رابعة بعد عقد من الزمن، ولكنه فقد بريطانيا ولم يعد تماسكه أمرا محتوما.

ذلك يعني أن العالم الذي إستبدل القوة العسكرية الوسيلة أو الطريق إلى العظمة، بالقوة الاقتصادية، كان يسير وفق سيناريو كان واضحا في إقتسام العظمة بين قارات ثلاث، بغلبة لآسيا مع تعدد أقطابها، وبمزاحمة أوروبية شرسة، وقتال أمريكي للمحافظة على الريادة، لم يعد سيناريو على نفس الدرجة من الوضوح، فخروج بريطانيا واحتمال تفككها وتداعيات خروجها على تماسك الإتحاد الأوروبي، زاد من حالة عدم اليقين، وبشكل كبير على أوضاع نمو الاقتصاد العالمي بشكل عام، وعلى وضع كلا من الإتحاد الأوروبي وبريطانيا العظمى بشكل خاص، لذلك، يحتاج أمر إعادة صياغة سيناريو جديد للتحولات الاقتصادية السريعة الحاصلة في العالم إلى سنة أو أكثر قليلاً حتى يتضح حجم الإصابة وتوزيع تبعاتها، والمؤكد أن القطب الأوروبي سيكون أضعف حلقاتها وأكثرها تضررا.

الأداء الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي (يومين تداول بمناسبة عطلة عيد الفطر)، أقل نشاطا، حيث انخفضت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، وكمية الأسهم المتداولة، عدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام، وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الاثنين الماضي، قد بلغت نحو 329.8 نقطة، وبانخفاض بلغ قيمته 1 نقطة، ونسبته 0.3% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وانخفض بنحو 36.1 نقطة، أي ما يعادل 9.9% عن إقفال نهاية عام 2015.

رسم توضيحي لحصص البنوك العشرة